مؤتمر الدوحة: كل شيء إلاّ التنمية!

خاص بـ الآداب

راوول مارك جنار

ترجمة: رنا إدريس

منذ اتّفاقات مراكش، عام ١٩٩٤، لم تتراجعْ إرادةُ البلدان المصنِّعة عن فرض الإيديولوجيّة الليبراليّة المتطرّفة. وقد سجّل غيابُ القرار، أثناء مؤتمر «سياتل» الوزاريّ، بدايةَ مقاومة دول الجنوب. وبفضل التطوُّرات الحقيقيّة التي أنجزتْها البلدانُ الناميةُ على صعيد خبراتها وتماسكها، فإنّ المؤتمر الذي عُقِد مؤخّرًا في الدوحة، بالرُّغم من أنّه أعاد انطلاق سيرورة تسليع البضائع والأشخاص، حدّ من الطموحات التي أعلنتها الدولُ المصنِّعة. لكنّ الجسم الأساسيّ لاتفاقات مرّاكش بقي دون أيّ تحدّيات.

وقد أكّد مؤتمرُ الدوحة أنّ اللُّغة المزدوجة للحكومات الأوروبيّة ولجنة بروكسيل قد أصبحتْ حقيقة كونيّة. ففي لحظة اتّخاذ القرار، لا يقف الاتّحادُ الأوروبيّ إلى جانب البلدان النامية. وأخيرًا، يقدّم مؤتمر الدوحة نفيًا للتأكيد الحديث (بتاريخ ٢٠٠١/١١/٩) الذي أوردته **فايننشل تايمز** الزاعم أنّ «النظام المتعدِّد الجوانب والمقنّن يعطي للفقراء والضعفاء الحقوقَ نفسَها التي يعطيها للأغنياء والأقوياء.»

ثمة نموذجان من المفاوضات في منظّمة التجارة العالميّة. فهناك المواد المتعلّقة بالمفاوضات شبه الدائمة كالزراعة والخدمات وحقوق الملكيّة الفكريّة. أمّا فكرة «الجولة الجديدة» فمتعلّقة بمفاوضات تخصّ موادّ أخرى. وكانت الولايات المتحدة وأوروبا قد دعتا إلى «جولة جديدة طموحة» من المفاوضات. ومنذ زمن قصير، وبسبب مناهضة البلدان النامية، كانتا قد عَرَضتا إعادةَ تعميد مشروع «رزنامة من أجل التنمية،» دون أيّ تعديل لمحتوى الاقتراحات الليبراليّة المتطرّفة. وليس برنامج الدوحة طموحًا ولا مكرّسًا للتنمية.

الزراعة

إنّه الملف الذي يَعْني الأغلبيّةَ الساحقةَ لسكّان المعمورة، وهم الفلاّحون الصغار. ولكنّ الاتّحاد الأوروبيّ والولايات المتحدة الأميركيّة كلاهما يَمنحان في كلّ عامٍ لمزارعيهما، وبأشكال مختلفة، ثلاثمئة وثمانين مليارًا من الدولارات الأميركيّة، فيما هما يَمْنعان سائرَ أقطار العالم من مساندة إنتاج السلع الغذائيّة وتصديرها، ومن حماية أسواقها الداخليّة من هذه المنافسة غير الشرعيّة. لم يعطِ مؤتمر الدوحة أيَّ شيء للفلاّحين الصغار. وقد جازف الاتّحادُ الأوروبيُّ بإفشال مؤتمر الدوحة لحماية الزراعة الصناعيّة الأوروبيّة ونموذجِها الإنتاجيّ المبالغ فيه (الذي نَعْرف تجلّياته: الديوكسين، وجنون البقر، والحمّى القلاعيّة، والتلوُّثات الهائلة). والتزم مشروعُ إعلان الدوحة «إنقاصَ إعانات التصدير تمهيدًا لسحبها التدريجيّ.» وقد حصل الاتّحاد الأوروبيّ على قرار يفيد بأنّه لن يكون هناك إلزام بالنتائج. وكانت البلدان النامية تطالب بإجراءات مختصّة بالزراعة الصغيرة. وكان الاتّحاد الأوروبيّ في أقصى المعارضة لهذا «الصندوق الإنمائيّ.»

الخدمات

يؤكّد مؤتمر الدوحة على المفاوضات الجارية والاتّجاهات المتّخذة والأهداف المتّبعة. وبالرُّغم من المخاوف التي يعبّر عنها المواطنون، فليس هناك ما يدلّ على أنّ مبدأ الخدمات العامّة سيتمّ حمايتُه من إرادة الخصخصة.

حقوق الملكيّة الفكريّة والصحّة

إنّ اتفاق حقوق الملكيّة الفكريّة يتناقض مع تطبيق الحقوق الأساسيّة: الحقوق الصحيّة، وحقّ الشعوب في السيادة على ثرواتها الطبيعيّة. وفي ما يختصّ بحقّ الحصول على الأدوية الأساسيّة، فقد تحقّق تقدّم ملموس. وكان المفوّض الأوروبيّ للتجارة العالميّة، في شباط عام ٢٠٠٠، قد أكّد أنّ براءات الاختراع الصحيّة ليس لها أيُّ تأثير على أسعار الأدوية. ولكنّ الإعلان الذي تبنّاه مؤتمرُ الدوحة يؤكّد عكسَ ذلك تمامًا. ونحن نقيس الشوط الذي تمّ قطعُه. فالنصّ يمثّل تقدُّمًا سياسيّاً محسوسًا، ولكنّه لا يَحْتوي أيّة ترجمة قانونيّة. لقد تمّ التعرُّف والاعتراف بالمشاكل التي تَطْرحها براءاتُ الاختراع الصحيّة العامّة ومكافحة الأوبئة.

بالرّغم من ثقل أوروبا وأميركا، فإنّ البلدان النامية قد بدأت تدافع عن مصالحها

وقد عبّرت الدولُ عن تمنّيها أن لا تَمْنع اتفاقيّةُ حقوق الملكيّة الفكريّة الدولَ من الحصول على الأدوية الأساسيّة. ومدّدتْ عشرةَ أعوام مهلةَ تطبيق اتفاقيّة الحقوق هذه على البلدان الأقلّ تطوُّرًا. ولكنّها رَفضت اتّخاذَ قراراتٍ ملزمة. ولم تَطْرح مسألةَ مبدإ براءة الاختراع. وستُعقَد مفاوضاتٌ بشأن مسألة استيراد الأدوية النوعيّة génériques. وفيما يتعلّق بحقّ الشعوب في السيادة على ثرواتها الطبيعيّة، والنضالِ ضدّ القرصنة البيولوجيّة، فإنّ الإعلان يطالب بفحص العلاقة بين الاتفاق على الحقوق الملكيّة الفكريّة والشرعة المتعلّقة بالتنوُّع البيولوجيّ، وحمايةِ المعارف التقليديّة والفولكلوريّة، دون تغيير في الاتفاق القائم.

الجولة الجديدة

سوف تدور المفاوضات حول الموادّ التالية:

- حقوق الجمارك والتعرفة على الموادّ الصناعيّة. وكانت البلدان الأفريقيّة قد طالبتْ بعدم إجراء مفاوضات قبل القيام بدراسة معمّقة عن تأثير تخفيض حقوق الجمارك والقيمة القصوى للتعرفة في عدم تصنيع البلدان النامية. ولم يُستجبْ لطلبها.
- الاتفاقات المدرَجَة في إطار «الغات» القديمة حتى عام ١٩٩٤: ستتناول المفاوضات الإعاناتِ (كمصايد السمك مثلاً) والاتّفاقاتِ التجاريّةَ الإقليميّة.
- البيئة: سيتمّ التفاوض حول العلاقة بين قواعد منظّمة التجارة العالميّة والاتّفاقات الدوليّة في أمور البيئة، ولكنّ هذه المفاوضات لن تُلْزم البلدانَ التي لم توقّع على هذه الاتفاقات. وهكذا تَبْقى الولاياتُ المتحدة الأميركيّة حرّةً في التصرُّف كما يحلو لها. وسيتمّ التفاوض أيضًا على خصخصة الخدمات العامّة البيئويّة (المياه، الطاقة، النفايات...).
- كذلك سيتمّ التفاوضُ على أشكال تطبيق الاتفاقات القائمة. وهو مطلب طالبتْ به بشدّةٍ البلدانُ النامية. على أنّه لم يُحرَزْ أيُّ تقدُّم محسوس بخصوص احترام البلدان الغنيّة للاتفاق الخاصّ بالأقمشة والملابس، ولا بخصوص التدابير الفاحشة التي اتّخذتها هذه البلدانُ نفسُها في إجراءاتها ضدّ الإغراق.
- إصلاح آليّة تسوية النزاعات: إنّ المرء سيُسرّ بالإمكانيّة المُتاحة، على هذا النحو، في أن يرى من جديدٍ آليّةً أثارت - بحقٍّ - انتقاداتٍ عديدةً جدّاً.

يدرك المرء أنّ أهميّة الجولة الجديدة محدودة. وكان الأمر ليختلف لو أنّ الاستثمار (لإعادة الزخم إلى الاتفاق المتعدِّد الجوانب حول الاستثمار، وهو اتّفاق رُفض عام ١٩٩٨) والمنافسة وتسهيل المبادلات كانت على جدول المفاوضات التي ستبدأ أوائل عام ٢٠٠٢. وكانت الدول النامية قد أعلنتْ جماعيّاً أنّها لم تكن مستعدّة لهذه القفزة الكبيرة إلى الأمام في سياق التبادل الحرّ. والحقّ أنّ صلابة موقف الهند هي التي أدّت إلى تفسير رسميّ للنصّ كان سيتيح إمكانية عرقلة بدء المفاوضات حول هذه الموادّ.

أمّا القواعد الأساسيّة للعمل المعترف بها دوليّاً، فهي تبقى من الصلاحيّة الحصريّة لمنظّمة العمل الدوليّة.

وفي الختام، يلاحظ أنّه، بالرُّغم من ثقل أوروبا والولايات المتحدة، فإنّ البلدان النامية قد بدأتْ تدافع عن مصالحها. وكل شيء من الآن فصاعدًا سيجري في جنيف. ولا بدّ من معركة طويلة وقاسية تخاض من أجل وضع التجارة في خدمة الشعب، لا أن يكون الشعب في خدمة التجارة.

باريس

راوول مارك جنار

أستاذ في العلوم السياسيّة، متخصّص في العلاقات الدوليّة مع تركيز على جنوب شرق آسيا والمنظّمات الدوليّة. عمل أول الأمر أستاذًا للفرنسيّة، ثم مراسلاً، ومستشارًا للشؤون الدوليّة لمجلس الشيوخ البلجيكيّ. يعمل في منظّمة Oxfam في بلجيكا. عضوٌ في منظّمة URFIG وجمعيّة الصداقة الفلسطينيّة - البلجيكيّة.